

- ( ه ) ان تقام صلة بين حقوق السحب الخاصة والموارد الاضافية للتمويل الانمائي ، باعتبار ذلك جزءاً لا يتجزأ من نظام النقد الدولي الجديد ؛
- ( و ) ان يوضع نظام دائم للضمانات ضد خسائر القطع الاجنبي التي تخفف احتياطييات البلدان المتنامية ، مع ايجاد تدابير مناسبة لتعويض البلدان المتنامية عن الخسائر الارادية التي تلحق بها بسبب المضاربة في بعض العملات في البلدان المتقدمة النمو ؛
- ( ز ) ان تدرج اعكام مناسبة في النظام الاساسي لصندوق النقد الدولي بغية زيادة الاصوات التي تملكها البلدان المتنامية عند الاقتراع .

الجلسة العامة ٢٠١٧  
١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧١

القرار ٢٨٠٧ ( الدورة ٢٦ )  
تزايد عبء خدمة الديون

### ان الجمعية العامة ،

- ان تلاحظ مع القلق ان القدرة على تعميق معدل كاف للنمو الاقتصادي وعلى المحافظة على مثل هذا المعدل تتعرض للخطر في عدد من البلدان المتنامية من جراء تزايد المدفوعات اللازمة لخدمة الديون ،
- وان تلاحظ ايضا ان مما يزيد من ثقل هذا العبء الركود العالي في التدفق الصافي للمساعدات الخارجية من بعض البلدان المقدمة لها ،
- وان تلاحظ كذلك أن الآثار السيئة لتدهور معدلات التبادل التجاري لدى كثير من البلدان المتنامية ، تسهم بدورها في تفاقم هذا العبء ،
- وان ترى ان تخفيف الديون يمكن ان يصبح وسيلة مناسبة فعالة لزيادة التدفق الصافي للموارد الى تلك البلدان المتنامية التي تعاني مشاكل خطيرة في خدمة ديونها ،
- وان ترى ان احد الاسباب الهامة للازمات المتكررة الناجمة عن الديون هو الاحكام والشروط غير الملائمة التي قدمت ولا تزال تقدم بها بعض الموارد المالية الى البلدان المتنامية ،
- وان ترى ان النسبة التي تؤلفها عاليا المساعدات الانمائية الرسمية من مجموع التحويلات الاجمالية للموارد الى البلدان المتنامية ، هي ايضا من الاسباب التي تؤدي الى ثقل عبء خدمة الديون ،

وان ترى ايضا ان الاستخدام غير السليم للأموال المخصصة لاثمانات التصدير قد شكل ، في بعض الحالات ، سببا آخر من أسباب ثقل عبء خدمة الديون ،

وان تشير الى التوصيات الواردة في المرفق A.IV.5 للوثيقة النهائية لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان (١٣) ، وكذلك الى قرار المؤتمر ٢٦ ( الدورة ٢ ) المتخذ في ٢٨ آذار (مارس) ١٩٦٨ (١٤) ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٢١٧٠ ( الدورة ٢١ ) المتخذ في ٦ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٦ ، وقرارها ٢٤١٥ ( الدورة ٢٣ ) المتخذ في ١٧ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦٨ ، والى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٨٣ ( الدورة ٤١ ) المتخذ في ٥ آب ( اغسطس ) ١٩٦٦ .

وان تؤكد من جديد اعكام الفقرة ٤٨ من الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثاني ، الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٦٢٦ ( الدورة ٢٥ ) المتخذ في ٢٤ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧٠ ، بشأن التدابير اللازمة في مجال السياسة العامة لا تقاء ازمات الديون ولتخفيف آثارها ،

١- تحت المؤسسات المالية والائتمانية الدولية المختصة ، والبلدان الدائنة المعنية ، على النظر بعطف الى الطلبات الواردة من البلدان المتنامية التي تحتاج ، بالنظر الى حالتها ، الى تعديل آجال سداد ديونها او اعادة تمويل هذه الديون او توعيدها مع اعطاء مدد امهال واستهلاك ملائمة ومعدلات فائدة معقولة ؛

٢- وتدعو المنظمات الدولية المختصة ، ولا سيما المصرف الدولي للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان ، الى ان تحين عاجلا السياسات المناسبة التي ينبغي ان يتبناها المدينون والدائنون لتجنب ازمات الديون في المدى البعيد ؛

٣- وتدعو كذلك المؤسسات المالية والائتمانية الدولية والبلدان المقدمة للمساعدات ، الى بحث الطرق التي تؤمن تكييف الاحكام والشروط التي تقدم بموجبها المساعدات المالية ، بصورة اكبر ، مع حالة البلدان المختلفة ، مراعية في ذلك قرار مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان ٢٦ ( الدورة ٢ ) ،

٤- وتحث ايضا البلدان المتنامية التي تعاني في الوقت الحاضر نقضا في القطع الاجنبي او التي يعتمل ان تعاني مثل هذا النقص ، في المدى المتوسط ، على ان تولي المراعاة اللازمة لحالتها هذه عند استخدامها للاثمانات الخارجية ؛

(١٣) انظر : أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان ، المجلد الاول ، الوثيقة

النهائية والتقرير ' ( منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع : 64.II.B.11 ) ، الصفحة ٤٦ .

(١٤) أعمال مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والائمان ، الدورة الثانية ، المجلد الاول

و Corr.1 و Corr.3 و Add.1 و Add.2 ، و ' التقرير والمرفقات ' ( منشورات الامم المتحدة رقم المبيع :

( E.68.II.D.14 ) ، الصفحة ٤٠ .

٥- وتحث كذلك البلدان المتنامية على ان تعتمد ، في اقرب وقت ممكن ، الى تعسسين اعصاءاتها المتعلقة بالاقتراض الخارجي كيما تزود نفسها والبلدان الدائنة بمعلومات كاملة وديثة عن التوزيع الزمني لالزاماتها الناشئة عن خدمة ديونها ، وتحث البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات الدولية المختصة على ان تقدم الى البلدان المتنامية ، بناء على طلبها ، المساعدة اللازمة لهذا الغرض ؛

٦- وترجو اعلامها تباعا عن كل تقدم يحرز بشأن التوصيات الواردة في هذا القرار .

الجلسة العامة ٢٠١٧  
١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧١

القرار ٢٨٠٨ ( الدورة ٢٦ )

التدابير الفورية الرامية الى ازالة عالة الغموض الناجمة  
عن ازمة النقد الدولية العاصرة

ان الجمعية العامة ،

ان تدرك ان ازمة النقد الدولية العاصرة هي نتيجة لاختلال التوازن بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي اختلالا ، زرع النظام النقدي الدولي وأضر بفرر البلدان المتنامية في مجال التجارة والانماء ،

وان تعيد علما بقرار مجلس التجارة والانماء ٨٤ ( الدورة ١١ ) المتخذ في ٢٠ ايلول ( سبتمبر ) ١٩٧١ ( ١٥ ) ،

وان تعيد علما كذلك بالقرار ٢٦ - ٤ الذي اتخذه في ١ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧١ مجلس محافظي صندوق النقد الدولي في اجتماعه السنوي السادس والعشرين ،

وان تشير الى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٦٢٧ ( الدورة ٥١ ) المتخذ في ٣٠ تموز ( يوليه ) ١٩٧١ وقراره ١٦٥٢ ( الدورة ٥١ ) المتخذ في ٢٩ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٧١ اللذين يتناولان عالة النقد الدولية ،

وان تشير كذلك الى قرارها ٢٨٠٦ ( الدورة ٢٦ ) المتخذ في ١٤ كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٧١ بشأن عالة النقد الدولية ،

( ١٥ ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والعشرون ، الملحق رقم ١٥

( A/8415/Rev.1 ) ، الجزء الثالث ، المرفق الاول .